

تقرير «الشان»

الوقت لم يعد يسمح بفشل جديد في تنفيذ مشاريع «خطة التنمية»

قال تقرير الشان الاقتصادي الاسبوعي انه كان يفترض أن تقر الخطة الخمسية بقانون بدءاً من 2014/4/1، لكنها دون سبب أو اعتذار، رحلت إلى 2015/4/1، وصدر أيضاً مع الخطة الجديدة مجلد الخطة المرحلي للسنة المالية 2015/2016، وأول إشارات الجدية في التخطيط، هي الإيحاء بدقة شديدة بالالتزام، والتأخير غير المبرر لعام كامل مؤشر غير مريح، وإذا أُضيف إليه فشل رسمي ومعلن لكل ما سبق من خطط، يصبح التفاؤل حول مستقبل الخطة الحالية أمراً غير مبرر، وصدر مجلد الخطة المرحلية للسنة المالية 2015/2016 كما ذكرنا، ونأمل أن تتبعه تقارير ملاحقة التنفيذ لكل ربع سنة خلالها، فيها مقياس دقيق لمقدار ردم الخلل في هيكل الاقتصاد، وعلاقة ما تم إنجازه بتحويل الكويت إلى مركز تجاري مالي، وليس رقم تزيين المشروعات بالدينار الكويتي. ودون الغوص في التفاصيل، تبقى مسارات الخطة الحالية متماثلة مع المسارات العلنة للخطوة السابقة، وهو أمر لا غبار عليه، فالأهداف أو المسارات هي علاج الاختلالات الهيكلية الأربعة، وتوظيف كل العضل والعقل لتحويل الكويت إلى مركز تجاري ومركز مالي متفوقين، وحتى تقديم التجاري على المالي هذه المرة، وهو توجه صحيح. الاختلالات الأربعة هي: خلل بنية الاقتصاد العام بهيمنة القطاع العام وهيمنة قطاع النفط، وخلل المالية العامة لهيمنة إيرادات النفط على تمويلها، وخلل السكان بالهبوط المتصل لنسبة المواطنين ضمنه، وخلل ميزان العمالة الناتج عن عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل حقيقية ما أدى إلى تكسف العمالة الوطنية في القطاع العام، وهو أمر غير مستدام وليس أكثر من بطاقة مقنعة وبتكلفة عالية والتأجيل رديئة. ونذكر التقرير انه لعلاج الخلل الهيكلي، تدعو الخطة إلى زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 64% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة بـ 45,1 مليار دينار، وفي بدايتها، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج إلى 41,9% في نهاية الخطة، من

نحو 33% حالياً حسب تقدير الشان. ثم تحدثت وأن بشكل غير مباشر عن ضغط النفقات، والجاري منها تحديداً، وترشيد الدعم، وحتى خفض تكلفة إنتاج برميل النفط وزيادة الإنفاق الاستثماري، ونقبل ضمناً وإن لم يذكر صراحة بأن زيادة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج يعني أيضاً خلق وعاء ضريبي وفي ذلك تصحيح للخلل المالي. وعلى النمط نفسه وإن بشكل أكثر ضبابية تحدثت عن ضبط الخلل السكاني وضبط ميزان العمالة وتحديد نسبة نمو العمالة الوطنية في القطاع الخاص بنحو 40% سنوياً، وفي الشق الإيجابي من المسارات، تقدم التحول إلى مركز تجاري منافس وتتحدث عن تطوير الشمال حيث مراكز الثقل السكاني في دول الجوار، وتعمل كثيراً على إنشاء «مدينة الحرير» و«ميناء مبارك» وتوظف مشروعات البنى التحتية لخدمة ذلك التوجه. ويفترض، أنه باستثناء الجانب الرقابي، يتولى القطاع الخاص تأكيد تفوق الكويت كمركز مالي إقليمي، مع وعد بمواجهة المعوقات التي تواجهه وهي كثيرة، ووعد بمواجهة الفساد المستشري، وهو أفة كل ما تقدم، والتنمية التزام، والتراخي وتجاوز المواعيد في بدء الخطة الحالية مؤشر ضعف التزام، وغياب مبدأ العقاب في أحوال الفشل هو السائد في كل تجارب التخطيط السابقة، ولا نرى مؤشراً على وجود عقاب للفشل في حالة الخطة الحالية. وضمن محتوى الخطة تناقضات كثيرة، منها على سبيل المثال الاستمرار في التوسع الأفقي الإسكاني مقابل ضبط الإنفاق وترشيد الدعم، وذلك مستحيل، ومنها استخدام التعليم والصحة مركزي توظيف اداري والوعد في الوقت نفسه بتحسين خدماتها، وذلك غير ممكن. بمعنى آخر، لا نريد مع نهاية حقبة الخطة الحالية ما سنعدها تكراراً مع كل الخطط السابقة منذ ستينيات القرن الماضي، خلاصة أن الخطة فشلت في تحقيق أهدافها، لكن الخطة الجديدة ستعوض فشلها بنجاح. إذ لم يعد الوقت يسمح بفشل جديد.

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الأفكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات أحمد عبدالله الزين: إن الشركة حققت أرباحاً صافية للنصف الأول من السنة المالية الحالية التي بدأت في الأول من أكتوبر الماضي بلغت 8,2 ملايين دينار، كما بلغت ربحية السهم 10 فلس.

ونذكر الزين عقب اجتماع مجلس الإدارة أن الأرباح جاءت متوافقة مع خطط واستراتيجية الشركة، مضيفاً أن «الأفكو» قامت خلال النصف الأول بشراء



أحمد الزين

محفظة طائرات مع عقود التاجير المرتبطة بها من شركة Fly Leasing Limited مكونة من 3 طائرات، طائرتين من نوع بوينغ B737-800 وموَّجرتين على الخطوط الجوية الماليزية لمدة 11 سنة، وطائرة من نوع بوينغ B737-800 مؤجرة على طيران نوك لمدة 10 سنوات.

وأوضح الزين أن «الأفكو» لديها حالياً أسطول يتكون من 53 طائرة تمتلك 50 منها، وتدير 3 طائرات لحساب الغير، وأن الشركة ماضية في خططها التنموية من خلال

شراء الطائرات من الشركات العالمية وإعادة تاجيرها لها أو شراء الطائرات مع عقود التاجير المرتبطة بها، وذلك لتنمية إيرادات الشركة. وبين أن الشركة ماضية قداماً في تنفيذ الاتفاقيات التي تعاقبت بموجبه على شراء طائرة جديدة بقيمة إجمالية تبلغ 12,5 مليار دولار يتم تسلمها في الفترة من 2017 حتى 2021. وقال إن الشركة تستهدف أن يكون لديها أسطول يزيد على 100 طائرة بنهاية العقد الحالي، سعياً من «الأفكو» إلى المنافسة مع الشركات العاملة في مجال تاجير الطائرات. واعتبر أن ماسبق عناصر إيجابية ستساهم في الانتقال بأداء الشركة خلال المرحلة المقبلة نحو آفاق أوسع، خاصة أن الأفكو قد نجحت خلال السنوات الماضية في تعزيز تواجدتها على الساحة الخليجية، كما نجحت أيضاً في فتح مجالات للتعاون مع شركات مهمة بأسواق أوروبا وإفريقيا بالإضافة إلى شركات أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا والصين وشبه القارة الهندية وأميركا اللاتينية.

إعادة تشكيل لجنة التنسيقية لحماية الملكية الفكرية

عاطف رمضان

أصدر وزير التجارة والصناعة بالوكالة أنس الصالح قراراً وزارياً رقم 165 لسنة 2015 بإعادة تشكيل لجنة التنسيقية لحماية الملكية الفكرية واقتراح تعديل ما يلزم، وإحاطة مجلس الوزراء علماً بالتطورات في هذا المجال، والنظر في التشريعات القانونية ذات الصلة بحماية الملكية الفكرية. ويجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لمساعدتها في أداء مهامها المنصوص عليها في المادة الثانية. وتمنح مكافأة مالية لأعضاء اللجنة وفقاً للقرار رقم 2008/7 بواقع الفئدة الأولى، وبمعدل بالفارص من تاريخ 1 أبريل 2015.

والمستشار محمد سرور - عضو وأمين سر اللجنة، وشيخين عبدالوهاب - عضواً. وتنص المادة الثانية من القرار على أن اللجنة تختص بتنسيق الجهود المبذولة في حماية الملكية الفكرية واقتراح تعديل ما يلزم، وإحاطة مجلس الوزراء علماً بالتطورات في هذا المجال، والنظر في التشريعات القانونية ذات الصلة بحماية الملكية الفكرية. ويجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لمساعدتها في أداء مهامها المنصوص عليها في المادة الثانية. وتمنح مكافأة مالية لأعضاء اللجنة وفقاً للقرار رقم 2008/7 بواقع الفئدة الأولى، وبمعدل بالفارص من تاريخ 1 أبريل 2015.

مسؤولون في «السياحة» يرفضون الانتقال إلى «الإعلام»

عاطف رمضان

قالت مصادر مسؤولة في قطاع السياحة بوزارة التجارة لـ «الأنباء» أنهم تضرروا من نقل قطاع السياحة من وزارة التجارة إلى وزارة الإعلام. وأشارت إلى أن بناء على تقارير منظمة السياحة العالمية تم تحويل هذا القطاع من «الإعلام» إلى «التجارة» في العام 2006. وأوضحت أنه تم رفع كتاب للجهات المعنية تفيد رفضهم بعملية النقل، وأن ديوان الخدمة يمنح الخيارات للموظفين الجدد باختيار الوزارات أو الجهات التي سيعملون فيها ومن باب أولى تغيير موظفي السياحة القدامى وعدم إجبارهم بالانتقال من «التجارة» إلى «الإعلام».

قرار «التجارة» لعرض المشغولات الثمينة بمعرض الذهب

عاطف رمضان

أصدر وزير التجارة والصناعة بالوكالة أنس الصالح قراراً وزارياً رقم 163 لسنة 2015 للسماح بعرض مشغولات المعادن الثمينة غير المدموغة والمعرضة بعرض الذهب والمجوهرات الـ 13 الذي سيقام في أرض المعارض الدولية بمشرف

خلال الفترة من 20 إلى 25 ابريل 2015، على أن يرفق مع كل قطعة كم هذه المشغولات ببطاقة بيانات تفصيلية. كما تدون أرقام ومواصفات القطع في كشوف موقعة ومعتمدة من إدارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة. وتنص المادة الثانية من القرار على أنه يتعين على جميع الشركات والمؤسسات المشاركة بالمعرض إعادة تصدير المشغولات التي لم يتم بيعها خلال مدة أقصاها 7 أيام من تاريخ انتهاء فترة

المعرض وذلك تحت إشراف الوزارة. وتنص المادة الرابعة من القرار على أنه تكلف إدارة المعادن الثمينة عدداً من موظفيها الفنيين وفقاً لكشف الأسماء معتمد من وكيل الوزارة لمراقبة عملية بيع المشغولات الثمينة والعمل على معفاها وفقاً لأصول الفنية والمعايير القانونية الوارد ذكرها بالقانون والقرارات

الوزارية المنفذة له. وحسب المادة الخامسة من القرار تصرف مكافأة مالية على بند الخدمات المتسارة لسلك موظف من موظفي إدارة المعادن الثمينة على الإشراف والرقابة كلف عملية البيع والدعم في هذا العرض. وتتخذ كل الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف أحكام هذا القرار.

السوق يشهد استمرار بعض الشركات في الانسحاب الاختياري

«بيان للاستثمار»: مكاسب «ثلاثية» لمؤشرات السوق وارتفاع القيمة الرأسمالية بـ 2,3% إلى 28 مليار دينار

قال تقرير اقتصادي صادر عن شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من تحقيق مكاسب جماعية لمؤشراته الثلاثة خلال الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أن السوق استفاد من حالة التفاؤل التي كانت مسيطرة على قطاع كبير من المتداولين بعد إقرار تعديلات قانون هيئة أسواق المال خلال الأسبوع قبل الماضي. وأضاف التقرير أن ذلك ساعد على زيادة الزخم الشرائي في السوق وساهم في تعزيز مستويات السيولة المتدفقة إليه بعض السيولة، لافتاً إلى أن المؤشرات حققت مكاسبها على وقع موجة الشراء التي كانت حاضرة

أبعد استفتاء الرسوم الجمركية المقررة ويتم دفعها وفقاً للمعايير القانونية من قبل إدارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة. وتنص المادة الثالثة من القرار على أنه يتعين على جميع الشركات والمؤسسات المشاركة بالمعرض إعادة تصدير المشغولات التي لم يتم بيعها خلال مدة أقصاها 7 أيام من تاريخ انتهاء فترة

السوق الثلاثة استطاعت أن تجتمع على تحقيق المكاسب الأسبوعية للمرة الأولى منذ بضعة أسابيع، حيث تلقى السوق دعماً من القوى الشرائية التي شملت أسهماً عديدة، وعلى رأسها الأسهم الثقيلة والتشغيلية بقيادة قطاع البنوك، لاسيما بعد إفصاح بعضها عن نتائج إيجابية عن فترة الربع الأول من العام الحالي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أداء المؤشرين الوزني وكونيت 15 كلاً خاص. وأضاف أنه في المقابل، لم يسلم السوق من تأثير عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة أيضاً خلال بعض جلسات الأسبوع،

حيث تركزت على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي كانت قد حققت مكاسب متفاوتة خلال الأسبوع قبل الماضي. وبين التقرير أن القيمة الرأسمالية للسوق وصلت في نهاية الأسبوع الماضي إلى 27,9 مليار دينار بارتفاع نسبته 2,3% مقارنة مع السابق، حيث بلغت آنذاك 27,28 مليار دينار، أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق انخفاضاً بنسبة بلغت 0,28% عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27,9 مليار دينار.

أصبحت سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأربعة على ارتفاع، متفاعلاً مع بدء إعلان بعض الشركات عن أرباحها المالية للعام 2015، وفي مقدمتها بنكاً بوبيان والكويت الوطني، ما أعاد التفاؤل إلى المستثمرين، غير أن البورصة أغلقت تعاملات هذه الجلسة على تذبذب واضح شمل جميع القطاعات وسط استمرار الضغوط البيعية تجاه الأسهم الرخيصة، في حين شهدت التشغيلية والقيادة تماسكاً، وكان لافتاً أثناء الجلسة التحركات المتناقضة من جانب بعض المحافظ المالية. ولغقت «الأولى للوساطة» إلى أن الإعلان عن أرباح بعض الشركات خلال تعاملات الأسبوع الماضي انعكس إيجاباً وتحديداً في جلسة الأربعاء على مستويات السيولة المتداولة التي بلغت في هذه الجلسة 22 مليون دينار، فيما شمل نشاطها الأسهم القيادية وزيادة نشاطهم. وعلقت التقرير إلى أن حالة التباين والضعف البيعية سيطرت على أداء العديد من الأسهم خلال

الشركة الدولية المتحدة للتجهيزات الغذائية ش.م.ك.م

إعلان

يتشرف مجلس إدارة الشركة الدولية المتحدة للتجهيزات الغذائية بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية عن السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 و 31 ديسمبر 2014، والمقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 2015/05/06 في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً وذلك في مبنى وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الدور الأول - قاعة الاجتماعات (ب)، وذلك للنظر في جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية للعام 2013 و جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية للعام 2014.

والله الموفق

مجلس الإدارة

«أولى للوساطة»: صانع السوق يظهر من جديد في تعاملات الأسبوع الماضي

قالت شركة الأولى للوساطة إن سوق الكويت للأوراق المالية افتتح تعاملات الأسبوع الماضي على ارتفاع جميع مؤشرات، وأغلقت أيضاً على ارتفاع، في تداولات لم تخل من التباين وتميزت بحضور لبعض صناعات السوق مع التركيز على الأسهم التشغيلية. وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الخميس الماضي على ارتفاع مؤشراته الثلاثة بواقع 31,4 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6295 نقطة و3,95 نقاط للوزني و13,11 نقطة لـ «كونيت 15». وقالت «الأولى للوساطة» في تقريرها الأسبوعي أن النشاط الارتفاع سبباً لتعاملات البورصة خلال الأسبوع الماضي جاء مدعوماً ببدء نشاط إعلانات أرباح الربع الأول من العام الحالي، ما دفع بعض صناع السوق إلى العودة بوتيرة مساهمة أعلى من حضورهم خلال الأسابيع الماضية. وأضافت أن الأداء العام للسوق تآرجح خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع الضغوط البيعية والتركيز على الأسهم الشعبية، إلا أن التفاعل مع الإعلانات المالية عزز من مكاسب المؤشرين الوزني وكونيت 15».

على ضعف الإقبال الاستثماري، والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة المضاربين والأفراد على الحصة الأكبر من تعاملات هذه الجلسة التي تم توجيهها نحو الأسهم الرخيصة لكن السيولة النقدية المتداولة بدأت في استعادة زخمها بالتدرج، والتي وصلت في الجلسة الختامية إلى 30 مليون دينار بفضل تركيز عمليات الشراء على الأسهم القيادية. ورغم زيادة وتيرة التركيز على الأسهم القيادية في جلسات الأسبوع الماضي، قياساً بالأسابيع الماضية، فإن حركة التداولات مالت أكثر في غالبية تعاملات الأسبوع الماضي نحو الأسهم الشعبية، مع استمرار النشاط المضاربي، وهو ما بدأ واضحاً في مستويات السيولة الشحيحة التي بدأ بها السوق ودالاته الأسبوع الماضي. وأفادت الشركة بأن تحركات المستثمرين التقليدية المرتبطة بموسم إعلان النتائج المالية جاءت خلال أكثر تعاملات الأسبوع الماضي على استحياء، خصوصاً قبل بدء نشاط الإعلانات، وهذا يمكن تفسيره بعدم تخلي غالبية المستثمرين عن حذرهم بسبب التطورات الداخلية والخارجية، وترقبهم محفزات فنية إضافية لزيادة نشاطهم. ولفت التقرير إلى أن حالة التباين والضعف البيعية سيطرت على أداء العديد من الأسهم خلال

على ضعف الإقبال الاستثماري، والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة المضاربين والأفراد على الحصة الأكبر من تعاملات هذه الجلسة التي تم توجيهها نحو الأسهم الرخيصة لكن السيولة النقدية المتداولة بدأت في استعادة زخمها بالتدرج، والتي وصلت في الجلسة الختامية إلى 30 مليون دينار بفضل تركيز عمليات الشراء على الأسهم القيادية. ورغم زيادة وتيرة التركيز على الأسهم القيادية في جلسات الأسبوع الماضي، قياساً بالأسابيع الماضية، فإن حركة التداولات مالت أكثر في غالبية تعاملات الأسبوع الماضي نحو الأسهم الشعبية، مع استمرار النشاط المضاربي، وهو ما بدأ واضحاً في مستويات السيولة الشحيحة التي بدأ بها السوق ودالاته الأسبوع الماضي. وأفادت الشركة بأن تحركات المستثمرين التقليدية المرتبطة بموسم إعلان النتائج المالية جاءت خلال أكثر تعاملات الأسبوع الماضي على استحياء، خصوصاً قبل بدء نشاط الإعلانات، وهذا يمكن تفسيره بعدم تخلي غالبية المستثمرين عن حذرهم بسبب التطورات الداخلية والخارجية، وترقبهم محفزات فنية إضافية لزيادة نشاطهم. ولفت التقرير إلى أن حالة التباين والضعف البيعية سيطرت على أداء العديد من الأسهم خلال

على ضعف الإقبال الاستثماري، والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة المضاربين والأفراد على الحصة الأكبر من تعاملات هذه الجلسة التي تم توجيهها نحو الأسهم الرخيصة لكن السيولة النقدية المتداولة بدأت في استعادة زخمها بالتدرج، والتي وصلت في الجلسة الختامية إلى 30 مليون دينار بفضل تركيز عمليات الشراء على الأسهم القيادية. ورغم زيادة وتيرة التركيز على الأسهم القيادية في جلسات الأسبوع الماضي، قياساً بالأسابيع الماضية، فإن حركة التداولات مالت أكثر في غالبية تعاملات الأسبوع الماضي نحو الأسهم الشعبية، مع استمرار النشاط المضاربي، وهو ما بدأ واضحاً في مستويات السيولة الشحيحة التي بدأ بها السوق ودالاته الأسبوع الماضي. وأفادت الشركة بأن تحركات المستثمرين التقليدية المرتبطة بموسم إعلان النتائج المالية جاءت خلال أكثر تعاملات الأسبوع الماضي على استحياء، خصوصاً قبل بدء نشاط الإعلانات، وهذا يمكن تفسيره بعدم تخلي غالبية المستثمرين عن حذرهم بسبب التطورات الداخلية والخارجية، وترقبهم محفزات فنية إضافية لزيادة نشاطهم. ولفت التقرير إلى أن حالة التباين والضعف البيعية سيطرت على أداء العديد من الأسهم خلال

على ضعف الإقبال الاستثماري، والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة المضاربين والأفراد على الحصة الأكبر من تعاملات هذه الجلسة التي تم توجيهها نحو الأسهم الرخيصة لكن السيولة النقدية المتداولة بدأت في استعادة زخمها بالتدرج، والتي وصلت في الجلسة الختامية إلى 30 مليون دينار بفضل تركيز عمليات الشراء على الأسهم القيادية. ورغم زيادة وتيرة التركيز على الأسهم القيادية في جلسات الأسبوع الماضي، قياساً بالأسابيع الماضية، فإن حركة التداولات مالت أكثر في غالبية تعاملات الأسبوع الماضي نحو الأسهم الشعبية، مع استمرار النشاط المضاربي، وهو ما بدأ واضحاً في مستويات السيولة الشحيحة التي بدأ بها السوق ودالاته الأسبوع الماضي. وأفادت الشركة بأن تحركات المستثمرين التقليدية المرتبطة بموسم إعلان النتائج المالية جاءت خلال أكثر تعاملات الأسبوع الماضي على استحياء، خصوصاً قبل بدء نشاط الإعلانات، وهذا يمكن تفسيره بعدم تخلي غالبية المستثمرين عن حذرهم بسبب التطورات الداخلية والخارجية، وترقبهم محفزات فنية إضافية لزيادة نشاطهم. ولفت التقرير إلى أن حالة التباين والضعف البيعية سيطرت على أداء العديد من الأسهم خلال